

Conseil des Droits de l'homme, 10<sup>e</sup> session ordinaire  
Point 6: Adoption des rapports de l'EPU- Emirats arabes unis  
Palais des Nations, Jeudi 19 mars 2009, matin

شكرا سيدي الرئيس  
معالي وزير الدولة  
حضرات المندوبين المحترمين

- 1- تعكف الإمارات على دراسة إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تتوافق مع مبادئ باريس - الفقرة 26 من التقرير. - و إذ نرحب بهذه الخطوة، فإننا نود الحصول على تفاصيل إضافية تتعلق خصوصا ب:- الجدول الزمني لإنشاء الهيئة، - و مشاركة مؤسسات و نشطاء المجتمع المدني المستقلين.
- 2- تحيي اللجنة العربية لحقوق الإنسان إلغاء العقوبات السالبة للحرية في ما يتعلق بجرائم الصحافة و توصي بأن يشمل ذلك جرائم النشر الإلكتروني. كما تعبر منظمتنا عن ارتياحها لتجميد مشروع قانون الأنشطة الإعلامية و تأمل في الحصول على توضيحات دقيقة حول الوضع القانوني لهذا المشروع، و توصي بإشراك ذوي الخبرة و الإختصاص فيه و الحرص على توافق القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وخاصة المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية.
- 3- في موضوع البيئة و تماشيا مع التوصية 15 المتمثلة "بتمتية الهياكل الأساسية في المناطق النائية"، و عملا بالمادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل (التي انضمت إليها الإمارات) و المتعلقة بحق الأطفال "بالتمتع بأعلى مستوى صحي"، فإننا نوصي بنقل مصانع الإسمنت و الكسارات خارج محيط القرى السكنية في منطقة خورخوير برأس الخيمة و إمارة الفجيرة، كما أوصى بذلك المجلس الوطني الإتحادي (البرلمان) في شهر إبريل 2008 بعد اعتماده للدراسة المعنونة "التأثير البيئي و أثره على الصحة العامة".
- 4- في موضوع البدون: تعرب منظمتنا عن قلقها لتواصل معاناة البدون - عديمي الجنسية- رغم إنتهاء تسجيلهم منذ شهر نوفمبر 2008، و توصي منظمتنا بنشر عدد المسجلين و الشروع بإجراءات التسوية بضمن حقوق هذه الفئة و تأمين كرامة أفرادها.
- 5- وفي ما يتعلق بدعم و توسيع المشاركة السياسية، توصي منظمتنا بتبني التوصية رقم 78 في التقرير و التي تدعو إلى "تطوير مؤسسات ديموقراطية في البلد"، و "توسيع السلطات التشريعية للمجلس الوطني الإتحادي و توخي انتخاب جميع أعضائه بالإقتراع العام". كما نوصي بإصلاح العدالة لضمان استقلالية القضاء واحترام مبدأ عدم نقلة القاضي بدون رضاه وإلغاء نظم الكفالة بالنسبة للقضاة الأجانب لضمان استقلاليتهم.
- 6- كما نرحب باعتماد آلية وطنية لمتابعة توصيات المجلس و نوصي بإشراك مؤسسات و نشطاء المجتمع المدني المستقلين و تقديم تقرير طوعي بعد سنة - في شهر مارس 2010- حول ما تم إنجازه .
- 7- المساهمة المالية: نوصي دولة الإمارات بالدعم المالي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة لآليات الحماية و لنشاط المجلس و بما يتناسب مع الوزن الاقتصادي لدولة الإمارات.

شكرا سيدي الرئيس